المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/471

المنظمات الاقتصادية العربية والعالمية 1 من 2

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3 آذار، 2024 ,3 March

M E A K Weekly Economic Report No. 471

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم2024/471

المنظمات الاقتصادية العربية والعالمية 1 من 2

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3 آذار، 2024 3 March,

M E A K Weekly Economic Report No. 471

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

M E A K Weekly Economic Report No.

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Download link for the report in PDF format:

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision–makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم2024/471

المنظمات الاقتصادية العربية والعالمية 1 من 2

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3 آذار، 2024 3 March,

M E A K Weekly Economic Report No. 471

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Contents

– المنظمات الاقتصادية الدولية والعربية:.....4
1 – صندوق النقد العربي، Arab Monetary Fund.....8
2 – الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.....14
3 – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.....22
4 – المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.....29
5 – مؤتمر برتون وودز.....32
6 – مجموعة البنك الدولي.....37
7 – البنك الدولي للإنشاء والتعمير.....49
8 – مؤسسة التمويل الدولية.....56
9 – مؤسسة التنمية الدولية.....60

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم2024/471

المنظمات الاقتصادية العربية والعالمية 1 من 2

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3 آذار، 3 March, 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 471

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

– المنظمات الاقتصادية الدولية والعربية:

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المنظمات الاقتصادية كيانات تقوم بدور هام في دفع العلاقات الاقتصادية بين الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بصفة عامة، وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، ولا تقتصر العضوية في المنظمات الاقتصادية على الحكومات، وإنما قد تكون لأطراف، أو لشركات عاملة في الحقل الاقتصادي أو في مجال معين، كما هو الحال في منظمة الإتحاد الدولي للنقل الجوى (إياتا). وهناك أيضاً من المنظمات، التي أنشئت لوظيفة تمويلية إلا أنها قد تتجاوز وظيفتها وتتحول إلى رسم سياسات معينة تكون ملزمة أحياناً للدول الأعضاء في المنظمة.[1]

تعمل المنظمات الاقتصادية بشكل وثيق مع شركاء التنمية بهدف التنسيق المستمر بينهم، للاستفادة المثلى من موارد الدول وزيادة فاعلية العون الاقتصادي والإنمائي. كما تعمل المنظمات مع وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تقديم هذا العون والإسهام بتحسين مستوى حياة الناس، وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير الغذاء وتحسين المستوى الصحي للمواطنين في الدول التي تحتاج لمساعدتها وتقديم الخدمات الضرورية، ونشر التعليم ومحو الأمية، ومحاربة الفقر، وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية

[1] – أمينة جاد، المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الطابع التمويلي، أخبار مصر 26 – 04 – 2007.

والاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، وإيجاد فرص العمل، وزيادة متوسط الدخل في الدول الفقيرة.

طوّرت المنظمات الدولية الاقتصادية وغير الاقتصادية عدّة آليات تعاون مع المنظمات الحكومية والمجتمع المدني بشكلٍ عام. وقد يتّخذ هذا التعاون أشكال متعدّدة: فيمكن أن يكون رسميًّا أو غير رسميّ؛ تشغيليًّا ومركّز على العمل الميداني أو مركّزًا أكثر على وضع السياسات؛ الخ.

تجدر الإشارة إلى أنّ معظم المنظمات الدولية قد اتخذت جنيف مقرًّا لها، أو تملك مكتبًا دائمًا فيها. ويتوجّب على المنظمات الحكومية وغير الحكومية الراغبة في العمل مع الأمم المتحدّة أو مع منظمات دولية أخرى، أن تحدّد نوع العلاقات التي تسعى إليها. وعليها أيضًا أن توجد تعاونًا مفيدًا لها وللمنظمات الدولية.

تعمل المنظمات الاقتصادية بهدف الاستفادة المثلى من موارد الدول وزيادة فاعلية العون الاقتصادي والإنمائي. كما تعمل هذه المنظمات مع وكالات التنمية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة والإسهام بتحسين مستوى حياة الناس، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين المستوى الصحي للمواطنين وتقديم الخدمات الضرورية، ونشر التعليم ومحو الأمية، ومحاربة الفقر، وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، وإيجاد فرص العمل، وزيادة متوسط الدخل في الدول الفقيرة.

تشكلت المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، كتجمعات اقتصادية اختيارية للدول الأعضاء، وتتم عملية إدارة هذه المؤسسات وصناعة القرار فيها بدرجة حاسمة من خلال سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى. وبالتالي فإن تأسيس المنظمات الاقتصادية جاء معبراً عن مصالح الدول المهيمنة عليها كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وبنيت المنظمات الاقتصادية منذ البداية على أساس توافق الكبار في صنع القرارات لفرضها على باقي دول العالم أو استبعاد من يرفض هذه القرارات.

وهذا يجعل من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية إطاراً مؤسسياً دولياً يجسد مصالح الدول الرأسمالية الكبرى حول النظام الاقتصادي العالمي، دون أن

تنطوي عملية صياغة هذا النظام على ديمقراطية حقيقية، بل على توافق الدول الكبرى على ما يحقق مصالحها بالأساس.

وكان تأسيس صندوق النقد والبنك الدولي عام 1944 مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد أن أتضح تماماً من هو المنتصر ومن هو المهزوم فيها، وتحدد دورهما وأسس عملهما على أساس معطيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور هذا الدور على ضوء الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، ثم تعرض هذا الدور لتغيرات كبرى بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانهيار الأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية معبرة عن مصالح الدول الرأسمالية الكبرى في تسعينات القرن العشرين. [1]

وفي النهاية فإن الدول العربية والدول النامية يجب أن تتعامل مع المنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية من منطلق تحقيق المصلحة الوطنية قبل كل شيء من خلال التفاوض وقبول ما يتلاءم مع هذه المصلحة ورفض ما يتعارض معها، ويجب أن يكون هناك تعاون بين الدول العربية والدول النامية لتعديل شروط الاتفاقات الاقتصادية الدولية بشكل يجعلها أكثر عدالة وتوازناً، لتحقق مصالح مختلف دول العالم وليس مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. ولا بد من التعاون لإعادة صياغة دور المنظمات الاقتصادية الدولية بحيث يكون معبراً عن الحد الأدنى من المصالح المشتركة لدول العالم بدلاً من العمل بشكل دائم لخدمة الدول الرأسمالية المتقدمة. ويمكن للدول النامية أن تعمل على بناء تكتلات اقتصادية من خلال مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الدول الثماني الإسلامية ومنظمة الوحدة الإفريقية وتكتل الآسيان ومجموعة دول البريكس وغيرها، والهدف تعديل صياغة الأطر الحاكمة

[1] – موقع: http://webcache.googleusercontent.com

للمنظمات الاقتصادية الدولية لتصبح أكثر عدلاً وتوازناً وتحقيقاً لمصالح الدول الأعضاء على قدم المساواة مع مراعاة التفاوت بين اقتصادات هذه الدول. [1]

يظل دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة يتزايد باستمرار، وتظل الدول النامية عاجزة عن التحرك والتأثير نتيجة عدم قدرتها في التأثير الفعلي داخل المنظمات الاقتصادية الدولية، الناجم عن ضعف قدرتها التصويتية في المنظمات الدولية الاقتصادية. لذلك تجد الدول النامية نفسها معولمة رغماً عنها بفعل تبعيتها الاقتصادية وضعف قدرتها التفاوضية، وهي مضطرة أن تواجه مصيرها في التفكك الاجتماعي والوطني والأمراض والمجاعات. [2]

مقتطف من كتاب (التكتلات والمنظمات الاقتصادية)
تأليف الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
منشورات جامعة دمشق – كلية الاقتصاد 2014

---

[1] – المصدر السابق.

[2] – محمد بوبوش، باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، أكدال، المغرب، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة.
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ITO5hLW

1 – صندوق النقد العربي، Arab Monetary Fund

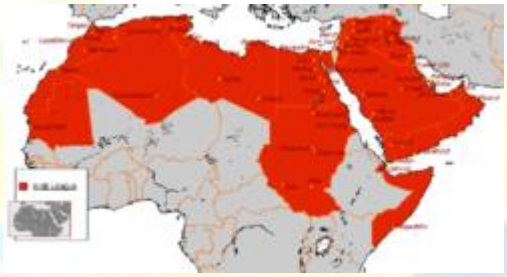

خريطة الجامعة العربية

المقر الإداري: أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة

النوع

أحد مؤسسات الجامعة العربية، Development finance institution

العضوية: 22 members[اظهر]

•المدير العام : Chairman عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

التأسيس: Agreement • 27 April 1976

صندوق النقد العربي Arab Monetary Fund (AMF) مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977 .[2]

فهرست

1نشأته
2الموقع والأعضاء
3الهيكل التنظيمي
3.1مجلس المحافظين
3.2مجلس المديرين التنفيذيين

3.3المدير العام والموظفون
4أهداف الصندوق
5وسائل تحقيق أهداف الصندوق
6رأسماله
7نشاطه الإقراضي
8أنواع التسهيلات التي يقدمها
8.1نشاطه في مجال الأسواق المالية العربية
8.2نشاطه في مجال التجارة
8.2.1تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية
8.2.2برنامج تمويل التجارة العربية
8.3المعونة الفنية والتدريب التي يقدمها
10مصادر

نشأته

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي **Arab Monetary Fund** رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. وتم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر نيسان عام 1976 في الرباط في المملكة المغربية. بدأ الصندوق أعماله بعد الاجتماع الأول لمجلس محافظيه الذي انعقد يومي 18و19 من ذلك الشهر. ومع انضمام جمهورية جيبوتي إليه عام 1996 وجمهورية جزر القمر عام 1999 أصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.[3]

الموقع والأعضاء

يوجد مقر صندوق النقد العربي في مدينة أبو ظبي، حيث تستضيفه دولة الإمارات العربيةالمتحدة ويعامل معاملة البعثات الدبلوماسية من حيث المزايا المتعلقة بالإذونات الخاصة للإقامة أو الإعفاءات الجمركية.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية الأردن،الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، الصومال، ا لعراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت،لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية جزر القمر.

الهيكل التنظيمي

يتألف الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي من مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين ومدير عام الصندوق الذي يرأس أيضاً مجلس المديرين التنفيذيين:

مجلس المحافظين

يتألف مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ يمثلان كل دولة عضو من أعضاء الصندوق. وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة من بين أعضائه بالتناوب. ويعتبر مجلس المحافظين جمعية عمومية للصندوق، وله جميع سلطات الإدارة، كما له أن يفوض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة بعض سلطاته.

مجلس المديرين التنفيذيين

يباشر مجلس المديرين التنفيذيين السلطات المخولة له من قبل المحافظين، وله أن يفوض ما يراه مناسباً الى مدير عام الصندوق كرئيس للمجلس وثمانية مديرين ينتخبهم مجلس المحافظين، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المدير العام والموظفون

يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المدير العام رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين ويصوت فيه عند تساوي الأصوات فيرجح جانباً على الجانب الآخر. كما أنه يقدم تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. ويعتبر مدير عام الصندوق المسؤول عن جميع أعماله أمام مجلس المديرين التنفيذيين، ويتولى تطبيق التنظيمات الفنية والإدارية داخل الصندوق.

أهداف الصندوق

تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها، والعمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

إرساء السياسات واساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء..

إ بداء المشورة، عند طلبها، في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي الى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.

تطوير الأسواق المالية العربية.

دراسة سبل استعمال الدينار العربي الحسابي، والعمل على تهيئة الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة .

تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، ويسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

إضافة إلى ذلك، نصت المادة الثامنة على أن يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول الى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.

وسائل تحقيق أهداف الصندوق

1. تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
2. تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
3. تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية والمترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
4. يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقا

للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

5. إدارة أية أموال تعهد بها اليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى.

6. عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية السياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية

7. القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

8. تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه ويكون على كل عضو بصفة خاصة:

1. الاقلال من القيود عن المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها،

مع استهداف ازالة القيود المذكورة كلية.

2. العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي

ويساعد على تهيئة الظروف لانشاء عملة عربية موحدة.

يتعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه كما يتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة.

يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف

الوصول الى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.

يقوم الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع اية وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه

رأسماله

تم تحديد رأسمال الصندوق المصرح به بمقدار مئتين وخمسين (250) مليون دينار عربي حسابي (د. ع. ح.)، وحُدَد الدينار العربي الحسابي لأغراض اتفاقية الصندوق بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد

الدولي. ولقد اتخذ مجلس المحافظين عدة قرارات بشأن رأسمال الصندوق منذ عام 1983 كانت نتيجتها رفع رأسمال الصندوق المصرح به إلى 600 مليون د.ع.ح. ورفع رأس المال المكتتب به الى 326,50مليون د.ع.ح.

نشاطه الإقراضي

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. وفي هذا الإطار، يقدم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء، وفقاً لأحكام سياسة وإجراءات الإقراض المعتمدة لديه، قروضاً متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. ويصاحب تقديم معظم هذه التسهيلات الائتمانية المختلفة، التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه، إجراء المشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية إضافة الى متابعة تنفيذها.

أنواع التسهيلات التي يقدمها

نشاطه في مجال الأسواق المالية العربية

أولى الصندوق منذ إنشائه اهتماماً لتطوير الأسواق المالية العربية التابعة له، لقناعته بأهمية الدور الذي يمكن لهذه الأسواق أن تقوم به في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل استثمارات طويلة الأمد، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية، وفي خلق وزيادة الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين.

نشاطه في مجال التجارة

من أهم ما قام به الصندوق في هذا المجال إنشاء تسهيل التبادل التجاري، وتأسيس برنامج تمويل التجارة العربية:

تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية

أنشأ الصندوق ذلك الإجراء في إطار التسهيلات التي يوفرها للدول الأعضاء من أجل تشجيعها على تحرير التبادل التجاري فيما بينها من القيود، بتوفير التمويل لما قد ينشأ من عجز تجاري إقليمي نتيجة تحرير التجارة على ذلك المستوى؛ إذ يقوم بتمويل العجز الحاصل في الميزان التجاري الإقليمي الذي قد تتعرض له الدولة العضو في مبادلاتها التجارية مع بقية الدول الأعضاء كلياً أو جزئياً.

برنامج تمويل التجارة العربية

أنشأ الصندوق برنامج تمويل التجارة العربية في عام 1989 بعدما أقرّ نظامه الأساسي مجلس المحافظين برأسمال يبلغ 500 مليون دولار أمريكي. وقد أسهم الصندوق، بموجب قرار مجلس المحافظين، بنصف رأسمال البرنامج، كما أسهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بخمس رأسماله، ويسهم عدد من المصارف المركزية والمصارف التجارية في الدول العربية في الجزء المتبقي بحيث بلغ عدد المساهمين 44 مؤسسة مالية ومصرفية في الدول العربية. وبإقرار النظام الأساسي للبرنامج، أوقف العمل بتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية.

المعونة الفنية والتدريب التي يقدمها

قام الصندوق بإيلاء أهمية خاصة للمعونة الفنية لدعم قدرات الدول الأعضاء على تصميم البرامج وتطوير السياسات إضافة إلى تعزيز المهارات وتقوية القدرات الداخلية على التطبيق. كما عمل الصندوق، منذ بداية نشاطه، على مساندة الجهود التي تبذلها الدول في تأهيل وتحسين كفاءة ملاكاتها الوطنية العاملة في الأجهزة الرسمية المعنية. كما قام الصندوق ويقوم بأعمال أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

مصادر

1. ^ "Objectives and means". Arab Monetary Fund. Retrieved 11-08-2010.
2. ^ صندوق النقد العربي
3. ^ صندوق النقد العربي
https://www.marefa.org/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

2 – الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

الشعار

المركز الإداري: الكويت

اللغات الرسمية: العربية

مؤسسة تنمية مالية

العضوية: 21عضو

•المدير العام/ الرئيس عبد اللطيف يوسف الحمد

التأسيس: •الاتفاقية 16مايو 1968

•أول اجتماع: 6فبراير 1972

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، هو مؤسسة تنمية مالية، مؤسسة مالية إقليمية عربية تنصب أغراضه في تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية. وتتميز أنشطة الصندوق العربي بعدد من الجوانب الهامة التي تجعل منه نموذجاً للتعاون والتكامل الاقتصادي العربيين، وتجسيداً للعمل العربي المشترك المتميز. تأسس في فبراير 1972 ومقره دولة الكويت.

فالصندوق العربي بالإضافة إلى أنه يضم في عضويته كل الدول العربية، ويتركز نشاطه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يطبق في عملياته " قاعدة تحييد العمل الاقتصادي العربي"، إذ تنظم عملياته مجموعة قواعد موضوعية، ولا دخل للأحوال السياسية في أعماله إطلاقاً.

ويلبي الصندوق العربي دائماً احتياجات التنمية في الدول الأعضاء، ويراعي التوازن بين أنشطته، وضمان الجدوى والشفافية لكل المشروعات. وفي هذا الصدد أيضاً، فإن من أهم أسس عمليات الصندوق العربي الأخذ بأولويات المشاريع التي تقررها الدول، وعدم فرض سياسات مالية أو اقتصادية معينة عليها أو التدخل فيما تقرره من

سياسات اقتصادية واجتماعية، وذلك من منطلق دعم جهود دولنا العربية والتعاون معها.

وتتصف قروض الصندوق العربي التي يقدمها للدول الأعضاء بشروطها الميسرة، مراعاة لتوفير التمويل بشروط سهلة لمساعدة الدول العربية في تنفيذ خططها الإنمائية. وفي هذا الإطار، حرص الصندوق على زيادة وتطوير درجة اليسر في قروضه من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتصل إلى 2.5% للدول العربية ذات الدخل المنخفض و3% للدول العربية الأخرى، وزيادة فترات السماح والسداد التي تتراوح بين 22–25 عاماً، فضلاً عما يقدمه من معونات ومنح غير مستردة تسهم في مختلف مجالات الدراسات والدعم المؤسسي والتدريب، بالإضافة إلى دعم الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض الدول الأعضاء.

إن تحقيق التكامل العربي وترسيخ التعاون المشترك بين الدول الأعضاء هو أهم أهداف الصندوق العربي، ولهذا فقد أولى الصندوق العربي تمويل المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة، وهي تلك المشاريع التي تزيد من ترابط دولنا العربية، ومن هذا المنطلق ساهم في إنشاء العديد من تلك المشروعات مثل مشاريع الربط الكهربائي، ومشاريع الطرق والاتصالات وغيرها. كما أولى الصندوق أهمية متزايدة لمشاريع التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وذلك من خلال تمويل مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب ومشاريع التنمية الريفية والصناديق الاجتماعية.

ويضع الصندوق العربي نصب عينيه أنه مؤسسة عربية تشارك العرب قضاياهم وهمومهم، ومن هذا المنطلق يولي الصندوق العربي اهتماماً خاصاً للدول العربية الأقل نمواً، ويقدم الدعم للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، من خلال تمويل المشاريع في مختلف القطاعات وتقديم المعونات ودعم المؤسسات التعليمية والجامعات، ومساندة الجمعيات المهنية والإنسانية. وفي هذا الإطار أيضاً ساند الصندوق العديد من الدول العربية على مواجهة آثار الكوارث الطبيعية والحروب.

ولتحقيق كل غايات دعم التنمية العربية السابق ذكرها، يتعاون الصندوق العربي وينسق مع مؤسسات التنمية العربية والدولية في مختلف مجالات دراسة وتمويل وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

فهرست

1النشأة
2الأهداف
3الأنشطة
4التنظيم والادارة
4.1مجلس المحافظين
4.2مجلس الادارة
4.3المدير العام/الرئيس
4.4لجان القروض
5التمويل
6المصادر
7وصلات خارجية

النشأة

ظلت فكرة قيام مؤسسة إقليمية عربية للتمويل الإنمائي تراود أذهان القادة العرب منذ خمسينات القرن الماضي، إلا أنها لم تر النور إلا في عام 1967، عندما وافق وزراء المال والاقتصاد والنفط على اقتراح دولة الكويت الذي تم بموجبه إحياء هذه الفكرة، فكان إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لدفع مسيرة التعاون والتكامل العربي.

فأنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتناط به هذه المهمة السامية برأس مال مدفوع يقدر بـ 100 مليون دينار كويتي، بعد اعتماد نص اتفاقية الإنشاء من قبل الجامعة العربية في يوم 1968/05/16، ليعقد فيما بعد أول اجتماعاته الرسمية بالكويت في يوم 1972/02/06، بعد استكماله هيكله الإداري والقانوني ليكون إيذاناً ببدء مسيرته التنموية العربية الممتدة حتى يومنا هذا.

الأهداف

تتمثل أهم أغراض الصندوق في تمويل المشاريع التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي على الدول الأعضاء. ولتحقيق أغراضه، يقوم الصندوق بتمويل مشروعات

الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقروض تتضمن شروطاً ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشاريع الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة. ويقوم الصندوق كذلك بتشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي، بالإضافة إلى توفير الخبرات والعون الفني في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء تنامي الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في إنجاز مشاريع التنمية، قرر مجلس محافظي الصندوق في سنة 1997 تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق على نحو يخّول للصندوق المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الإنمائية في الدول العربية. تأخذ مداخلات الصندوق في تمويل مشاريع القطاع الخاص عدة أشكال، منها المساهمة في رأس المال والاقراض، وضمان القروض وتقديم خطوط الائتمان، وذلك بالإضافة إلى تقديم الدعم المؤسسي والخدمات الفنية.

الأنشطة

تطور مجموع القروض والسحوبات والسداد والدين لصالح الصندوق خلال الفترة 1974 – 2010 (مليون دينار كويتي).

تستند أنشطة الصندوق العربي إلى عدة مبادئ مستوحاة من الأحكام الواردة في اتفاقية إنشائه، من أهمها أن تكون المشاريع ذات أولوية ضمن خطط وبرامج التنمية، وأن يتم التأكد من خلال الدراسات من جدواها الفنية والاقتصادية، وأن يتم وضع الأطر القانونية والتنظيمية والفنية الكفيلة بضمان سلامة المشاريع وبما يحقق أهدافها. ويتعين كذلك أن تسهم الجهة المستفيدة بنصيب معقول في تمويل المشروع.

كما يراعي الصندوق التوازن في توزيع القروض على الدول طبقاً للمعايير المقررة، مع إعطاء الأولوية للمشاريع العربية المشتركة التي تعضد التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ويحرص الصندوق على وضع ضوابط لتنفيذ المشاريع بما يكفل تحقيقها لأهدافها، والحصول على أفضل الشروط الفنية والمالية لتنفيذها.

ومراعاة لهذه المبادئ، يولي الصندوق في عملياته أهمية كبرى للتشاور مع الحكومات، كما يحرص على الاستفادة من الخبرات المتواجدة في الدول العربية. وبالرغم من أنه تكونت للصندوق خلال ربع القرن المنصرم بعض الخبرة والتجربة والمؤهلات

الذاتية، فقد حرص دائما على إشراك المسئولين المعنيين في الدول المقترضة في تقييم المشاريع ومتابعة تنفيذها دون أن تنعزل أجهزته في مداخلاتها عن أجهزة الدول الأعضاء، بل انها استفادت إلى حد كبير من القدرات الذاتية المتوفرة لدى الدول الأعضاء.

التنظيم والادارة

تتألف إدارة الصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس الإدارة، والمدير العام / رئيس مجلس الإدارة، لجان القروض، والجهاز التنفيذي الذي يضم الموظفين اللازمين للقيام بالأعمال التي تحددها إدارة الصندوق.

مجلس المحافظين

تكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ يعينهما كل عضو من أعضاء الصندوق. ويعتبر هذا المجلس بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة، كما له أن يفوض مجلس الإدارة في ممارسة أي سلطة من سلطاته عدا بعض السلطات التي حددتها اتفاقية الإنشاء. ولكل محافظ عدد معين من الأصوات يتناسب مع عدد أسهم الدولة التي يمثلها في الصندوق.

وبتاريخ 31 ديسمبر 2010 تألف مجلس محافظي الصندوق من السادة الآتية أسماؤهم:

الدول الأعضاء	المحافظون	نواب المحافظين
الأردن	جعفر حسان	صالح الخرابشة
تونس	محمد النوري الجويني	عمر الجيلاني
الجزائر	كريم جودي	
السودان	علي محمود عبد الرسول	
العراق		
السعودية	ابراهيم بن عبد العزيز العساف	
سوريا	محمد الحسين	

ليبيا	عبد الحفيظ الزليطني	
مصر	عثمان محمد عثمان	فايزة أبو النجا
اليمن	عبد الكريم الأرحبي	محمد أحمد علي الحاوري
الكويت	مصطفى الشمالي	
لبنان	نبيل عدنان الجسر	آلان بيفاني
المغرب	صلاح الدين المزوار	
الإمارات العربية	عبيد حميد الطاير	
البحرين	أحمد بن محمد آل خليفة	يوسف عبد الله حمود
قطر	يوسف حسين كمال	
الصومال		
موريتانيا	سيدي ولد ببها ولد التاه	سيدي محمد ولد بخ
سلطنة عمان	أحمد بن عبد النبي مكي	درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
فلسطين	نبيل هاني القدومي	إسماعيل الزبري
جيبوتي	علي فرح عصوي	

مجلس الادارة

يتكون مجلس الإدارة من ثمانية مديرين غير متفرغين ونائباً لكل منهم ينتخبهم مجلس المحافظين من العرب المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. يتم اختيار أعضاء المجلس بواسطة مجلس المحافظين، وتكون مدة العضوية لأعضاء المجلس عامين قابلة للتجديد. ويتولى مجلس الإدارة إدارة الصندوق بوجه عام، ويباشر السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين. وبتاريخ 31 ديسمبر 2010، تألف مجلس إدارة الصندوق من السادة الآتية أسماؤهم:

- **المدير العام/رئيس مجلس الإدارة: السيد عبد اللطيف يوسف الحمد**
- **المديرون أعضاء مجلس الإدارة:**

السيد عبدالوهاب البدر

السيد عبدالرحمن بن محمد السحيباني

السيد بن عوده مراد

السيد علي يوسف زكري

الدكتور أحمد محروس الدرش

السيد محمد عبدالباقي محمد

السيد علي بن محمد رضا بن جعفر

السيد عبداللطيف بناني

المدير العام/الرئيس

يقوم مجلس المحافظين بتعيين المدير العام / رئيس مجلس الإدارة، والذي يتولى رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة. يقوم المدير العام، بصفته المدير التنفيذي للصندوق، بإدارة أعمال الصندوق تحت إشراف أعضاء مجلس الإدارة. والمدير العام الحالي هو السيد عبد اللطيف يوسف الحمد.

لجان القروض: يتم تشكيل لجان القروض لإعداد التقارير الخاصة بالقروض المقترح تقديمها من جانب الصندوق لتمويل مشاريع القطاع العام ومشاريع القطاع الخاص التي تقوم حكومات احدى الدول الأعضاء بضمانها. تتكون كل لجنة من خبير يختاره محافظ الصندوق عن الدولة التي يقع أو يقام المشروع في إقليمها، وعضو فني أو أكثر، يختاره المدير العام / رئيس مجلس إدارة الصندوق.

التمويل: مجموع الموارد للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 1972 – 2010. يتم تمويل أنشطة الصندوق من الموارد المالية للصندوق، والمتمثلة في رأس المال المدفوع، والاحتياطي والدخل.

بدأ الصندوق العربي في مزاولة نشاطاته عام 1974 برأس مال مصرح به مقداره 102 مليون د.ك.، ومع تزايد حاجة الدول الأعضاء إلى مساهمات الصندوق، وكنتيجة للاوضاع الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 قام الصندوق بزيادة رأس ماله المصرح به إلى 400 مليون د.ك.،ثم مضاعفته إلى 800 مليون د.ك. عام

1983. وتمكن الصندوق خلال الفترة 1972–2007 من تكوين احتياطيات بلغت قيمتها في 2007/12/31 حوالي 1872 مليون د.ك

وفي عام 2008، وافق مجلس محافظي الصندوق، خلال اجتماعه السنوي السابع والثلاثين، والذي عقد في الثاني من أبريل 2008، على رفع رأس مال الصندوق المدفوع من 663.04 مليون د.ك. إلى 2 مليار د.ك.، وذلك عن طرق تخصيص مبلغ 1,336.96 د.ك. من الاحتياطي الاضافي لزيادة رأس المال المدفوع إلى المبلغ المشار إليه. وبنهاية عام 2010، بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع للصندوق 2,669.7 مليون د.ك. منها 2,000 مليون د.ك. رأس مال مكتتب و 669.7 مليون د.ك. احتياطيات.

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

3 – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

Council of Arab Economic Unity

الشعار

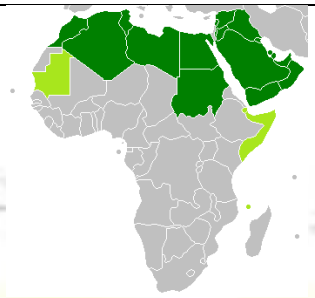

■■ Full member of GAFTA and member of the Arab League■■ Candidate member of GAFTA and member of the Arab League

مركز اداري: Cairo

Arabic Official language

Trade bloc Type

العضوية 18 members[اظهر]

4 candidates[اظهر]

التأسيس 3 June 1957

• GAFTA signed

1 January 1998

• GAFTA full force

1 January 2005

الموقع الإلكتروني: caeu.org.eg

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية The Council of Arab Economic Unity منظمة اقتصادية وحدوية يراها بعضهم منظمة عربية متخصصة ويراها آخرون منظمة متعددة الأهداف في إطار التكامل الاقتصادي العربي. وهذا المجلس يدين بوجوده لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

فهرست

1اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

1.1الأهداف
2وسائل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية
3اتفاقية أجادير
4منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
5مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
6السوق العربية المشتركة
7إنجازات السوق العربية المشتركة
9المصادر

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

شكل المد الجماهيري الوحدوي الذي ساد حقبة الخمسينات الإطار الملائم للتعبير عن حلم العرب في إقامة الوحدة الاقتصادية العربية، وقد اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد في دمشق بتاريخ 1956/5/22 قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وعُدَّ هذا القرار مفاجأة سارة للجماهير العربية التي تعلقت آمالها بهذا الهدف. وقد تم إعداد المشروع المطلوب ووافق عليه المجلس الاقتصادي للجامعة العربية بموجب القرار رقم 85 تاريخ 2– 6– 1957.

الأهداف

تضمنت المادة الأولى أهداف هذه الاتفاقية؛ إذ نصت على أن تقوم بين دول أعضاء الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة ما يأتي:

1– حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
2– حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية الأجنبية.
3– حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
4– حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
5– حق التملك والايصاء والإرث.

وقد كانت الغاية من إقامة الوحدة – كما بينت ذلك مقدمة الاتفاقية – تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها وتوفير رفاهية بلادها.

وسائل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية

1 – جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية في كل منها.

2– توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.

3 – توحيد أنظمة النقل والترانزيت.

4 – عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

5 – تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بنهج يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

6 – تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

7 – آ– تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

ب – تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

8 – تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها.

9 – توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

10 – اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقية.

وقد نصت الاتفاقية على أن تتم هذه الوحدة بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة، بحيث يتم انتقال بلدان الأطراف المتعاقدة من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل من دون

الإضرار بمصالحها الأساسية، كما نصت على أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

اتفاقية أجادير

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

"GAFTA" تحوّل إلى هنا. لمطالعة the Grain and Feed Trade Association، انظر Grain and Feed Trade Association.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

أحدثت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مجلساً وزارياً سُميّ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويعدّ السلطة العليا صاحبة القرار في هذه الاتفاقية، ويتألف من ممثل عن كل دولة منضمة إلى هذه الاتفاقية.

كما أحدثت الاتفاقية جهازاً إدارياً وفنياً يرأسه أمين عام يُسمى بأمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية، ويجري انتخابه من قبل المجلس لمدة أربع سنوات. يقوم الأمين العام – إضافة إلى مهامه الإدارية والفنية بوصفه رئيساً للجهاز الإداري – بإعداد التقارير عن حالة تنفيذ الاتفاقية وقرار السوق وتقديمها، كما يقدم المقترحات لتذليل الصعوبات، ويحضر اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية..[1]

السوق العربية المشتركة

يُعدّ القرار رقم 17 الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتأريخ الثالث عشر من آب/أغسطس عام 1964 أهم قرار اتخذه هذا المجلس حتى اليوم، إذ تم بموجبه إقرار إنشاء السوق العربية المشتركة خطوة أولى من خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. وتهدف السوق حسبما نصت عليه مقدمة قرار إنشائها إلى تحقيق ما يأتي:

1 – حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2 – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

3 – حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

4 – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

ومن المعروف أن هذه الأهداف قد تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبذلك فإن قرار السوق يعدّ خطوة أولى نحو تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

إنجازات السوق العربية المشتركة

استطاعت السوق العربية المشتركة في السنوات الأولى التي مرت بها أن تحقق عدداً من الإنجازات كان منها: إلغاء الرسوم الجمركية على التبادل السلعي بين الدول الأعضاء بدءاً من 1971/1/1. إلا أن هذا الإلغاء لم يتم في الواقع إلا بين أربع دول هي سورية ومصر والعراق والأردن من أصل أعضاء مجلس الوحدة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضواً.

لقد حاول مجلس الوحدة تلبية رغبات بقية الأعضاء عن طريق معاملتهم معاملة خاصة، بحيث تطبق الإعفاءات الجمركية الكاملة على بضائعهم المتبادلة مع بقية الدول الأعضاء لقاء قيامهم بتخفيض رسومهم الجمركية خمسين بالمئة ثم جدولة الخمسين بالمئة المتبقية على عدد من السنوات، وذلك مراعاة للأحوال الاقتصادية للسودان و جمهورية اليمن الديمقراطية (سابقاً)، ثم امتدت هذه المعاملة لتشمل الجمهورية العربية اليمنية وموريتانيا والصومال. ومع ذلك فقد تعطلت مسيرة الإعفاءات الجمركية نتيجة الصعوبات التي عانتها بعض هذه الدول سواء من حيث توافر القطع الأجنبي لتمويل المستوردات أو من حيث مزاحمة الصناعة الوطنية. وعلى سبيل المثال تُذكر التظاهرة التي قام بها عمال أحد معامل المحارم الورقية مطالبين بحماية إنتاج معملهم من مزاحمة المحارم الورقية المستوردة، كما يُذكر قيام إدارة الجمارك في إحدى الدول العربية بإبقاء رب البندورة المعلب على الحدود وتحت أشعة الشمس حتى فسد؛ وذلك لمنعه من الدخول خوفاً من مزاحمته الإنتاج الوطني.

حاول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن يُخرج السوق من واقعها المؤلم، فألّف عدة لجان لتقييم الأوضاع وتقديم المقترحات إلا أنها لم تنجح في مهامها. كما أن عدم وجود دول الخليج العربي وبصورة خاصة المملكة العربية السعودية في مجلس الوحدة وفي قرار السوق أفقد السوق قسماً كبيراً من أهميتها؛ ذلك أن قسماً مهماً من تجارة البلدان الأعضاء في السوق يتم مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وكانت المبادرة الأخيرة التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية لإنقاذ السوق وإعادة

حيويتها هي إعداد مشروع اتفاقية رباعية بين كل من مصر وسورية والعراق وليبيا تقضي الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والكمية والنقدية على السلع المتبادلة بين هذه الدول، وعلى أن يجري توقيعها من قبل رؤساء وزارات هذه الدول في القاهرة في أواخر عام 2001، إلا أن ذلك لم يكتب لـه النجاح أيضاً.

أولى المجلس اهتماماً خاصاً بالشؤون النقدية فأنشأ لجنة محافظي البنوك المركزية التي أعدّت مشروع اتحاد المدفوعات العربي الذي وافق عليه في عام 1970. وقد حلَّ محله فيما بعد صندوق النقد العربي الذي تم الاتفاق على إنشائه في عام 1976، وبدئ العمل باتفاقيته في عام 1977.

حاول مجلس الوحدة أن يعد عدداً من الاتفاقات المتعلقة بالجمارك والاستثمار والمعاملة الخاصة للسلع العربية المنتجة من قبل الشركات العربية المشتركة، وركز جهوده على دعم الاتحادات النوعية وترتيب اجتماعاتها والإسهام في أعمالها.

ويعدّ مجلس الوحدة الاقتصادية أن الإنجاز المهم الذي قام به بعد موضوع حرية التجارة هو تطبيق مبدأ حرية الانتقال والإقامة والعمل في الدول المطبقة لقرار السوق، حتى استُخدمت الهوية الشخصية وثيقة قانونية للانتقال بين دول السوق (مصر وسورية والعراق والأردن).

ويرى مجلس الوحدة الاقتصادية أنه في مقدمة التبعات والصعوبات التي وقفت دون تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة صعوبة الاستغناء عن الحصيلة الجمركية لدى بعض الدول التي تعاني شح الموارد الضريبية ونقص القطع الأجنبي، وكذلك انعكاس الخلافات السياسية البيئية على تنفيذ أحكام السوق، ولجوء بعض الدول العربية إلى تفضيل الاتفاقات على أحكام السوق.

المصادر

^ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية, الموسوعة العربية

[1]

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A

7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

4 – المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا Arabian bank for economical development in Africa هو عبارة عن مؤسسة عربية متخصصة تدور في فلك جامعة الدول العربية، التي أسهمت إيجابياً في تأسيسه وشجّعت على إقامته ووفّرت له جميع وسائل الدعم اللازمة لممارسة نشاطه ضمن إطار جغرافي يتعدى حدود العمل الإقليمي للجامعة.[1]

فهرست

1النشأة
2الأهداف والمهام
3العضوية والتصويت
4البنية التنظيمية
4.1مجلس المحافظين
4.2مجلس الإدارة
4.3إدارة المصرف
5الموارد والنشاطات
6المصادر
7مراجع للإستزادة

النشأة

تمّ تأسيسه بناءً على قرار مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في الجزائر بتاريخ 1973/11/28، وعلى توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى جامعة الدول العربية. وباشر عمله بدءاً من شهر آذار/مارس لعام 1975 ومقرّه الخرطوم في السودان. وهذا ما أسهم في تعميق روح التضامن والتعاون المشترك بين الدول العربية من جهة، وبين دول القارة الإفريقية من جهة

أخرى. ويتمتّع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بالشخصية القانونية والإرادة الذاتية المستقلة والأهلية الدولية اللازمة لممارسة مهامه واختصاصاته، وكذلك بجميع المزايا والحصانات المقرّرة للمنظمات الدولية. ويمارس نشاطه بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، على الرغم من استقلاليته الإدارية والمالية الكاملة.

الأهداف والمهام

يهدف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الإفريقية، والإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في هذه المشروعات، وتوفير المعونة اللازمة للتنمية في إفريقيا.

العضوية والتصويت

يتمتع بعضوية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تقريباً. وتسهم دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالجزء الأكبر من رأس ماله، وتملك بالتالي النسبة الأكبر من الأصوات داخل أجهزة المصرف؛ كونه يعتمد الأسس ذاتها المستقرة لدى معظم المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و المصرف الدولي للإنشاء والتعمير التي تمنح الدول الأعضاء عدداً من الأصوات يتماثل مع مدى مساهمتهم في رأس مال المؤسسة.

البنية التنظيمية

يتألف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا . كما هي الحال لدى معظم المؤسسات المالية الدولية . من ثلاثة أجهزة رئيسية تتولى إدارة شؤونها ونشاطاته والتعبير عن إرادته بمواجهة الدول والهيئات الدولية والإقليمية. وهذه الأجهزة تتمثل في:

مجلس المحافظين

ويتكوّن من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المصرف. يجتمع مرة كل عام، ويتولى المجلس السلطة العليا للمصرف ويُشرف على جميع نشاطاته، ويتخذ القرارات الأساسية

اللازمة؛ لضمان حسن سير أدائه، وقبول أعضاء جدد وإيقاف العضوية وزيادة رأس مال المصرف أو تخفيضه.

مجلس الإدارة

ويتألف من ممثلين دائمين للدول الأعضاء. يجتمع مرة كل شهر للإشراف على تنفيذ سياسة المصرف وقرارات مجلس المحافظين. ويتخذ قراراته بالأغلبية، مع الأخذ بالحسبان أن لكل دولة عضو عدداً من الأصوات يتناسب مع مدى مساهمتها في رأس مال المصرف.

إدارة المصرف

وتتألف من مدير يتم انتخابه لمدة خمس سنوات من قبل مجلس المحافظين؛ وذلك لإدارة شؤون المصرف وتمثيله أمام الغير. ويعاونه عدد من الموظفين.

الموارد والنشاطات

يعتمد المصرف اعتماداً أساسياً في تأمين موارده على اكتتابات الدول الأعضاء في أسهم رأس ماله المصرّح به، وعلى المساهمات الإضافية التي تقدمها الدول طوعاً، وكذلك على الإعانات والقروض التي يتمكن المصرف من الحصول عليها، والأرباح المتحصلة من المساهمة في المشروعات، وأخيراً من فوائد القروض المستحقة، والتي تُمنح عادة لآجال متوسطة وطويلة الأجل وبمعدلات منخفضة. وقد أسهم المصرف في تنمية التعاون العربي/الإفريقي ودعم العديد من المشروعات الاستثمارية والتنموية في القارة الإفريقية. لكنه يعاني نقص الموارد وعدم كفايتها لمتطلبات المشروعات التنموية التي يرغب المصرف المساهمة فيها، وعزوف العديد من الدول الأعضاء عن تقديم مساهماتها المالية للمصرف، وهذا ما يجعله كثيراً ما يقف عاجزاً عن متابعة مشروعاته في إفريقيا.

المصادر

^ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

مراجع للإستزادة

عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي (منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا 1997م).

محمد عزيز شكري وماجد الحموي، الوسيط في المنظمات الدولية (منشورات جامعة دمشق، 1999 – 2000م).

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

5 – مؤتمر برتون وودز

فندق جبل واشنطن.

مؤتمر برتون وودز Bretton Woods Conference، ويعرف رسمياً باسم المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة، كان تجمعاً لـ730 موفد من جميع الـ 44 دولة حليفة في فندق جبل واشنطن، الواقع في برتون وودز، نيو همپشر لتنظيم النظام النقدي والمالي العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.[1]

المؤتمر انعد من 1 يوليو إلى 22 يوليو 1944، عندما تم توقيع اتفاقيات انشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD)، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، وصندوق النقد الدولي (IMF).

كنتيجة للمؤتمر، تم انشاء نظام بريتون وودز لإدارة سعر التحويل بين العملات، والذي ظل سارياً حتى أوائل عقد السبعينيات.

وفي هذا المؤتمر برزت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على أعماله، إذ اعتمد المؤتمر في مقرراته اعتماداً أساسياً خطة الأمريكي وايت التي تعكس وجهة النظر والمصلحة الأمريكيتين واستبعد مشروع كينز الذي يمثل مصلحة بريطانية. وقد توصل المؤتمر إلى وضع اتفاقيات تم بموجبها إنشاء صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير. وعلى الرغم من مشاركة الاتحاد السوفيتي في أعمال المؤتمر ومناقشاته فإنه لم ينضم لعضوية الصندوق لأنه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح.

فهرست

1المقترحات والأهداف
2تشجيع الأسواق الحرة
3جدل حول البنك الدولي للتسويات
4حالة النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية
5مقترحات فشلت
5.1منظمة التجارة العالمية
5.2اتحاد المقاصة العالمي
6المفاوضون
7مأثورات
8انظر أيضاً
9المصادر
10قراءات إضافية
11وصلات خارجية

المقترحات والأهداف

كانت أهداف الصندوق تتحدد بتشجيع التعاون النقدي الدولي والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية والتخلص من القيود المفروضة على الصرف والعمل على ثبات أسعار الصرف بين عملات البلدان الأعضاء.

ويمكن أن يعدّ نظام ثبات أسعار صرف العملات حجر الزاوية في مؤتمر بريتون وودز إذ يقوم هذا النظام النقدي الجديد على أساس «قاعدة الصرف بالدولار الذهبي» وعلى أساس «مقياس التبادل الذهبي»، وبذلك تحول الدولار الأمريكي من عملة محلية أمريكية إلى عملة احتياط دولية، وبموجب أحكام الصندوق يجب على كل دولة عضو في الصندوق أن تحدد قيمة تبادل عملتها الوطنية بالنسبة إلى الذهب أو بدولار الولايات المتحدة على أساس الوزن والعيار النافذين في أول تموز 1944 أي 1 دولار = 0.88671 جرام من الذهب الصافي. وقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية أمام المصارف المركزية للدول الأعضاء بتبديل حيازتها من الدولارات الورقية بالذهب وعلى أساس سعر محدد وثابت وهو 35 دولاراً للأونصة، وبذلك تساوى الدولار بالذهب في السيولة والقبول العام به احتياطياً دولياً. ولغايات المرونة فقد سمح الصندوق بتقلبات أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء ضمن هامش محدد±1٪، وإذا تجاوز سعر صرف عملة ما هذه الحدود فإنه يجب على المصرف المركزي أن يتدخل في السوق بائعاً أو شارياً لعملته الوطنية من أجل إعادة السعر إلى الهامش المسموح به. وأقر الصندوق أيضاً السماح للبلدان الأعضاء بتغيير معادلات قيم عملاتها بنسبة 10٪ حدّاً أقصى من سعر التعادل الأساسي، وإذا ما زاد التغيير المرغوب فيه على هذه النسبة فإنه يلزم أولاً أخذ موافقة الصندوق.

ومن أهداف الصندوق أيضاً منح المساعدات للأعضاء لمعالجة الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتهم، وتجدر الإشارة إلى أن قوة التصويت في مجلس إدارة الصندوق ترتبط بحصة العضو، لذلك فإن مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية مجموعة العشرة تسيطر على ثلثي الأصوات.

وقد استمر العمل في هذا النظام حتى 15 أغسطس 1971 عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن وقف قابلية تبديل الدولار إلى ذهب وهو أهم أركان نظام بريتون وودز. [2]

ولقد حقق هذا النظام في أول الأمر نجاحاً ملحوظاً في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي. ولكن مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية لأوربة الغربية واليابان على المسرح الدولي من جهة ودور البلدان الاشتراكية والنامية من جهة ثانية،

فقد برزت معطيات جديدة تتعارض مع ثبات أسعار صرف العملات وهو نظام بريتون وودز كما تتعارض مع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من هيمنة عملتها المحلية على النظام النقدي الدولي. وعلى الرغم من تعديل اتفاقيات بريتون وودز مرتين فإن آلية ثبات سعر صرف العملات قد ألغيت تماماً من الناحية العملية وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة «التعويم» [ر] التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب.

تشجيع الأسواق الحرة

جدل حول البنك الدولي للتسويات

مقالة مفصلة: بنك التسويات الدولية

حالة النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية، خيمت على المجتمع الدولي حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرضت المبادلات الخارجية والنمو الاقتصادي الدولي للخطر، وأوقعته في حالة كساد لاسيما بعد تزايد القيود المفروضة على المدفوعات وحرب التخفيضات النقدية المستمرة وتعقد علاقات المديونية والدائنية.

مقترحات فشلت

منظمة التجارة العالمية

اتحاد المقاصة العالمي

المقالة الرئيسية: اتحاد المقاصة العالمي

جون مينارد كينز (يمين) مثل بريطانيا في المؤتمر، وهاري دكستر وايت مثل الولايات المتحدة.

الوفد المصري إلى مؤتمر بريتون وودز يحييه ضابط من قيادة النقل الجوي في سلاح الجو الأمريكي لدى وصولهم بالطائرة. من اليسار إلى اليمين: جيمس كريگ، المستشار الاقتصادي للمجموعة؛ السيدة آن فرانسس كاريت، سكرتيرة؛ أحمد سليم من وزارة المالية المصرية، وكان عضواً في الوفد؛ سامي اللقاني، نائب وزير ورئيس جهاز المحاسبة العام، ورئيس الوفد المصري؛ ليوتنانت كرنل ماگنس آلتماير، من قيادة النقل الجوي؛ محمود الفلكي من وزارة المالية المصرية، وعضو الوفد؛ وليون ديشي، سكرتير.

المفاوضون

الولايات المتحدة مثلها في المؤتمر هاري دكستر وايت

فرنسا مثلها في المؤتمر السياسي پيير منديز فرانس

المملكة المتحدة مثلها في المؤتمر جون مينارد كينز

أستراليا مثلها في المؤتمر لسلي ملڤيل

الهند مثلها في المؤتمر Sir Chintāman Dwārakānāth Deshmukh

من ممثلي المكسيك Víctor Urquidi.

الصين مثلها في المؤتمر. H.H. Kung.

مأثورات

"الصحة الاقتصادي لكل بلد هي المسألة الحقيقية لاهتمام جميع بلدان الجوار، القريبة والبعيدة."

— الرئيس الأمريكي فرانكلين روزڤلت في افتتاح برتون وودز.

المصادر

الهوامش

^ John Maynard Keynes and ,Donald Markwell ,International Relations: Economic Paths to War and Peace Oxford University Press, 2006

^ أكرم الحوراني (06–09–2013). "اتفاقيات بريتون وودز". الموسوعة العربية.

المراجع

رمزي زكي، «التاريخ النقدي للتخلف"، عالم المعرفة (الكويت 1987/10/18).

Donald ,Markwell .(2006) John Maynard Keynes and International Relations: Economic Paths to War and Peace. Oxford :Oxford University Press. ISBN 978–0–198–29236–4.

.R. F ,Mikesell .(1994) The Bretton Woods Debates: A Memoir. Essays in International Finance 192. Princeton: International Finance Section, Dept. of Economics, Princeton University. ISBN 978–0–881–65099–0.

قراءات إضافية

Steil ,Benn .(2013) The Battle of Bretton Woods: John Maynard Keynes, Harry Dexter White, and the Making of a New World Order. Princeton, NJ :Princeton University Press. ISBN 978–0–691–14909–7.

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D9%88%D9%86_%D9%88%D9%88%D8%AF%D8%B2

6 – مجموعة البنك الدولي

مبنى مجموعة البنك الدولي في واشنطن دي سي.

التشكل 4يوليو 1944 ;منذ 76 سنة

النوع منظمة دولية

الوضع القانوني تأسست بموجب معاهدة

الغرض التنمية الاقتصادية، القضاء على الفقر

المقر الرئيسي 1818 H Street Northwest،
واشنطن دي سي، الولايات المتحدة[1]

العضوية 189دولة (188 عضو بالأمم المتحدة وكوسوفو[2])

الرئيس ديڤد مالپاس[3]

المدير العام أشولا كانت[4]Kant

الجهاز الرئيسي مجلس الإدارة[5]

الموقع الإلكتروني worldbank.org

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمسة منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد انشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأت في ممارسة أعمالها في 27 يناير 1946. رئيسها الحالي هو ديڤد مالپاس.

ويقدم البنك الدولي قروضًا للدول من أجل مشروعات التنمية. وهي تقرض المال للحكومات الأعضاء والوكالات التابعة لها، وللمؤسسات الخاصة في الدول الأعضاء. والبنك الدولي أحد الوكالات، واسمه الرسمي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، ويضم في عضويته مائة وخمسين دولة. يحصل البنك الدولي على موارده من الدول الأعضاء، أو من الاقتراض من السوق العالمي.

يعمل البنك الدولي من خلال مجلس محافظين وعشرين مديرًا تنفيذيًا، يقوم الأعضاء باختيارهم. ويعطي البنك قروضًا للدول الأعضاء التي تعجز عن الحصول على الأموال

من مصادر أخرى بشروط مناسبة، وتساهم هذه القروض في مساعدة الدول الأعضاء على تنمية اقتصادها الوطني، ويشجع البنك الدولي على الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء، كما يقدم العديد من الخدمات المعاونة الفنية لأعضائه. تأسس هذا البنك في مؤتمر اقتصادي عقد في بريتون وودز بنيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، وبدأ نشاطه الفعلي عام 1946. مقره في واشنطن دي. سي.. [6]

فهرست

1التأسيس
1.1المرحلة الإنتقالية
1.2الإصلاح والتجديد
2الهيكل التنظيمي
2.1مؤسسات مجموعة البنك الدولي
2.2الرئاسة
2.3الرئيس الحالي
2.4ولفويتس
3قائمة الرؤساء
4كبير اقتصاديي البنك الدولي
5قائمة مديري تقييم البنك الدولي
6الجهات الشريكة
7تقييم البنك الدولي
7.1الاهتمامات الاجتماعية والبيئية
7.2مجمعة التقييم المستقلة
7.3Extractive Industries Review
7.4تأثير التقييمات
8مزاعم فساد
9نقد
9.1جدول حول الإيدز

10انظر أيضا
11المصادر
12الهوامش

التأسيس

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هابشير الأميريكية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947 وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.

لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل 40% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.

المرحلة الإنتقالية

خلال فترة الثمانينات، إتخذ البنك مسالك عديدة للعمل: في بداية العقد، تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون. وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة. في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة.

ولمواجهة القلق حول نوعية عمليات البنك، تم إصدار تقرير وبنهانز الذي اتخذت بعده خطوات تجاه الإصلاح تضمنت إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الإدعاءات ضد

البنك. إلا أن الانتقادات تزايدت وبلغت ذروتها عام 1994 في الاجتماعات السنوية التي عقدت في مدريد بأسبانيا.

الإصلاح والتجديد

منذ ذلك الوقت، تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً. وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل –بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها – لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية. وعبرت البلدان التي يتعامل عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها.

يقوم البنك اكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية. فقد اشترك البنك الدولي وبفعالية مع الشركاء المعنيين والبلدان المتعامل معها في حالات الطوارئ المعقدة كالعمل في البوسنة في مرحلة ما بعد النزاع كذلك تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التنظيف بعد الإعصار في أمريكا الوسطى ودعم تركيا في أعقاب الزلزال والعمل في كوسوفو و تيمور الشرقية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، إلا أن برنامج عمل مجموعة البنك لم يكتمل بعد، ولا يمكن أن يكتمل أبدا، في الوقت الذي تستمر فيه تحديات التنمية في النمو.

الهيكل التنظيمي

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

ويتكون البنك الدولي من خمس مؤسسات، هي:

البنك الدولي للانشاء والتعمير،

مؤسسة التنمية الدولية،

مؤسسة التمويل الدولي،

وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف،

المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية.

الرئاسة

عادة ما يكون رئيس البنك الدولي أمريكي الجنسية ويرشحه رئيس الولايات المتحدة، أكبر دولة مساهمة في البنك. ويتم التصديق على الترشيح من قبل مجلس المحافظين، ويعين لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد.[7]

الرئيس الحالي

رئيس مجموعة البنك الدولي ديڤد مالپاس

في 30 مايو 2007، قام الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بترشيح نائب وزير الخارجية روبرت زوليك رئيس للبنك الدولي خلفا لپول ولفويتس.

وفي اكتوبر 2007، تسلم زوليك مهام منصبه في البنك الدولي بما فيها زيادة الجهود المبذولة للحد من الفقر في البلدان الفقيرة، وزيادة الدعم للدول العربية المهمشة، وتعزيز الجهود في الدول التي تعاني من الصراعات والعنف، والتصدي للفقر في الاقتصادات الناشئة مثل الهند والصين، وزيادة الاهتمام بالقضايا البيئية (خاصة ظاهرة الاحترار العالمي)، والعمل على زيادة الفرص من أجل الحصول على علاج أمراض نقص المناعة المكتسبة والملاريا. [1] [2]

وفي 9 أبريل 2019، تولى ديڤد مالپاس رئاسة مجموعة البنك الدولي.

ولفويتس

قائمة الرؤساء

يوجين ماير (يونيو 1946–ديسمبر1946)

جون مكلوي (مارس 1947–يونيو 1949)

يوجين بلاك (1949–1963)

جورج د. وودس (يناير 1963–مارس 1968)

روبرت ماكنمارا (ابريل 1968–يوليو 1981)

ألدين دبليو كلوزن (يوليو 1981–يونيو 1986)

بابر كونابل (يوليو 1986–اغسطس 1991)

لويس ث. برستون (سبتمبر 1991–مايو 1995)

جيمس ولفنسون (مايو 1995–يونيو 2005)

بول ولفويتس (1 يونيو 2005–يونيو 2007)

روبرت زولك (1 يوليو 2007–2012)

جيم يونگ كيم (2012 – 1 فبراير 2019)

كريستلينا گيورگيڤا (مؤقتة) (1 فبراير 2019 – 4 أبريل 2019)

ديڤد مالپاس (5 أبريل 2019 – الحاضر)

كبير اقتصاديي البنك الدولي

نيكولاس سترن

Hollis Chenery (1972–1982)

Anne Osborn Krueger (1982–1986)

ستانلي فيشر (1988–1990)

لورنس سمرز (1991–1993)

مايكل برونو (1993–1996)

جوسف ستگلتس (1997–2000)

نيكولاس سترن (2000–2003)

فرانسوا بورگينيون (2003–2007)

جستن يي‌فو لين (يونيو 2008–)

كاوشيك باسو (أكتوبر 2012 – يوليو 2016)

پول رومر (أغسطس 2016 –)

قائمة مديري تقييم البنك الدولي

Successively Unit Chief, Division ,Christopher Willoughby Chief, and Department Director for Operations Evaluation (1976–1970)

Mervyn L. Weiner، مدير عام عمليات التقييم (1975–1984)

Yves Rovani، مدير عام عمليات التقييم (1986–1992)

Robert Picciotto، مدير عام عمليات التقييم (1992–2002)

Gregory K. Ingram، مدير عام عمليات التقييم (2002–2005)

فينود توماس مديرعام التقييم (2005–2011)

كارولين هايدر، المدير العام، للتقييم (2011–الحاضر)

الجهات الشريكة

يوجد ما يزيد على 63000 مشروع للتنمية تمولها الجهات المانحة في أنحاء العالم، تحكمها مطالب وإرشادات وإجراءات عديدة، تستهدف حماية هذه المشاريع وضمان وصول المعونات إلى الفقراء. وتبين التجارب أنه يمكن للبلدان النامية تحسين قدراتها وتدعيمها على نحو يتسم بالسرعة حينما تقوم الجهات المانحة بتنسيق أنشطتها ومواءمة إجراءاتها بصورة أفضل.

ويعمل البنك الدولي مع غيره من المؤسسات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والرابطات المهنية والأكاديمية لتحسين تنسيق سياسات وإجراءات المعونات في البلدان، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.

وطَّد تبني الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة* في سنة 2000 علاقة شراكة تاريخية عالمية للتركيز على بلوغ سبع أهداف محددة لتقليص الفقر والجوع والمرض والأمية. ويحدد الهدف الثامن، المتمثل في تكوين علاقة شراكة عالمية للتنمية، وسائل تحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

وفيما يلي أمثلة على علاقات الشراكة العالمية المهمّة التي يساهم فيها البنك الدولي:

برنامج مكافحة داء العمى النهري (داءُ كُلاَّبِيَّةِ الذَّنَب)(OCP):

نجح في إيقاف انتشار مرض العمى النهري في 11 بلداً يبلغ مجموع سكانها 35 مليوناً.

التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI):

يسعى إلى حماية الصحة العامة في أنحاء العالم عن طريق نشر استخدام اللقاحات.

المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)عملت على تحسين وتطوير المحاصيل الزراعية في البلدان النامية وشجعت على ذلك طوال السنوات الثلاثين الماضية من خلال شبكة من مراكز البحوث.

صندوق الكربون:

يعمل لتطوير آليات للسوق تتميز بالملاءمة والمرونة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار بروتوكول كيوتو.

صندوق البيئة العالمية (GEF):

يقدم منحاً للبلدان النامية لتمويل مشروعات تفيد البيئة العالمية وتعزز سبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية. دحر الملاريا ينسق المكافحة الدولية ضد الملاريا، التي تقتل ما يزيد على مليون شخص كل سنة، ومعظمهم أطفال في أفريقيا.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):

تعمل على توسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء في البلدان النامية على التمويل الأصغر من خلال اتحاد يضم 28 من الوكالات الإنمائية العامة والتابعة للقطاع الخاص.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس ومرض الإيدز (UNAIDS):

يدعو للعمل الدولي لمكافحة وباء فيروس ومرض الإيدز، ويتعاون في ذلك مع المجتمع المدني ومجتمع مؤسسات الأعمال والقطاع الخاص.

مبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه (FIRST):

تقدم مساعدة مرنة وعملية للبلدان النامية لتدعيم أنظمتها المالية ولتبني المعايير القياسية المالية الدولية.

التعليم للجميع:

تُركز الاهتمام على التعليم وتسعى إلى ضمان تعليم لجميع المواطنين في كل المجتمعات.

الشراكة العالمية للمياه (GWP):

ساند البلدان في إدارة مواردها من المياه بصورة مستدامة.

تقييم البنك الدولي

الاهتمامات الاجتماعية والبيئية

مجمعة التقييم المستقلة

Extractive Industries Review

تأثير التقييمات

مزاعم فساد

نقد

شاب أثناء الإحتجاج على البنك الدولي في جاكرتا، إندونسيا.

protesters smashed the windows of IMF/World Bank Logan branch located in the PNC Bank this .Washington, D.C neighborhood of Circle

واجه البنك الدولي انتقادات من داخل الولايات المتحدة وخارجها لأنه لم يحقق نجاحًا ملموسًا في اقناع الدول النامية لتبني السياسات التي يعتقد البنك أنا ستحسن من أداء اقتصادات تلك الدول. ودعت هذه الانتقادات البنك إلى عدم تمويل المشاريع الاستثمارية التي يمكن تمويلها بوساطة القروض الخاصة. أما الدول النامية فتعتقد أن البنك يقدم قروضه بشروط صعبة تؤثر سلباً على اقتصاداتها.

المصادر

The Development and Implementation .(2002) Axel Dreher HWWA. ISSN 1616– .of IMF and World Bank Conditionality (help) =title| External link in .4814

.The Elusive Quest for Growth .(2001) William Easterly .3–55042–262–0 ISBN .MIT Press

Henry Holt .Masters of Illusion .(1997) Catherine Caufield (hardcover) 7–2875–8050–0 ISBN .Company, New York & value: =isbn| Check ISBN 0–330–35321–7 (paperback, 1998) .(help) invalid character

Beacon .Mortgaging the Earth .(1994) Bruce Rich X (hardcover), ISBN 0–8070––4704–8070–0 ISBN .Press value: invalid character =isbn| Check 4707–4 (paperback) .(help)

Pluto .Dark Victory .(1999) .Walden Bello; et al X (hardcover) ISBN 0–935028––1466–7453–0 ISBN .Press value: invalid character =isbn| Check 61–7 (paperback) (help) =author| :Explicit use of et al. in .(help)

.A Guide to the World Bank .(2003) Paul McClure (editor) .6–5344–8213–0 ISBN .World Bank Publications

The World Bank: .(2003) Elizabeth P. McLellan (editor) Nova Science .Overview and Current Issues .3–550–59033–1 ISBN .Publishers

The World Bank and the .(1989) Phillipe Le Prestre Susquehanna University .Environmental Challenge .8–98–941664–0 ISBN .Press

NCSU .The World Bank Is Closed .(1994) Ansel Webb
.Term Paper. ISBN none
The World's Banker: a story of .(2004) Sebastian Mallaby
failed states, financial crises, and the wealth and poverty of
.8–023–59420–1 ISBN .Penguin Press HC .nations
A New Green Order? The World Bank .(2002) Zoe Young
Pluto .and the Politics of the Global Environment Facility
.4–1553–7453–0 ISBN .Press
Confessions of an Economic Hit .(2004) John Perkins
.1–28708–452–0 ISBN .Ebury Press .Man

الهوامش

^ "About the World Bank". worldbank.org.

^ "Member Countries". World Bank Group. Retrieved 2016–06–03.

^ "David Malpass, a US Treasury official and Donald Trump's pick, appointed World Bank president". scroll.in. Retrieved 6 April 2019.

^ outlookindia.in. http://www.outlookindia.com/sbi–md–anshula–kant–appointed–as–md–cfo–of–world–bank–group/1574066. Retrieved 13 July 2019. Missing or empty |title= (help)

^ "Board of Directors". Web.worldbank.org. Retrieved 31 May 2010.

^ الموسوعة المعرفية الشاملة

^ خطأ استشهاد: وسم <ref> غير صحيح؛ لا نص تم توفيره للمراجع المسماة WBA

منظمات أهلية

Critical voices on the World Bank – Bretton Woods Project

and IMF

The Bank Information Center

The Scorecard on Development: 25 Years of Diminished

(KiB 281) Progress (CEPR)PDF

IFIwatchnet, monitoring the World Bank and IMF

World Bank Bonds Boycott

World Bank President

Wolfowitz Watch

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

7 – البنك الدولي للإنشاء والتعمير

شعار البنك الدولي للإنشاء والتعمير

قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات IDA في 2005

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو إحدى المؤسسات الخمس التي يتالف منها البنك الدولي. مقره الاجتماعي واشنطن تم إنشاؤه في يوليو 1944 إثر اتفاقيات بريتون وودز، ودخل عقد تأسيس هذه الهيئة في 1945/12/27 ومن أهداف هذا البنك هو المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.

وهو يعدّ . إضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية التي أُنشئت عام 1956 ووكالة التنمية الدولية المؤسَّسة عام 1960. إحدى الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة التي تقوم على مبدأ الوظيفية في العمل الدولي المنظم، ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية المستقلة باعتباره منظمة دولية حكومية، مقرها واشنطن.

فهرست

1العضوية
2. الأهداف والمهام
3تاريخ البنك
4البنية التنظيمية
5النشاطات التمويلية
6انظر أيضاً

7المصادر

8وصلات خارجية

العضوية

الدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم 186 من أعضاء الأمم المتحدة وكوسوفو. أحدث الأعضاء هو توڤالو، التي انضمت في 2010.

الدول غير الأعضاء هم أندورا، جزر كوك، كوبا، ليختنشتاين، موناكو، ناورو، نيوي، كوريا الشمالية ومدينة الڤاتيكان. كل غير الأعضاء الآخرين هم states with limited recognition.

كل أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أيضاً أعضاء صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح.

. الأهداف والمهام

يهدف المصرف الدولي للإنشاء والتعمير إلى تحقيق المهام الآتية:

. تشجيع التجارة الدولية وتقديم المعونات والمساعدة الفنية في مجال التنمية والتعمير.

. تشجيع استثمار الأموال الأجنبية الخاصة عبر تقديم القروض والضمانات لغرض الإنتاج في الدول الآخذة بالنمو.

. ضمان سداد القروض التي يقدمها رأس المال الخاص، وتقديم المساعدات لتحسين المرافق العامة لدى الدول الأعضاء.

. فض النزاعات المالية الدولية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

تاريخ البنك

تاريخ البنك الدولي بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز، نيو هامبشر الأمريكية. وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار في عام 1947 وبفترة سماح معقولة وأسعار فائدة منخفضة وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول. لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل 40% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء. أصبح البنك ذاته أكبر وأوسع وأكثر تعقيداً بمرور الوقت. حيث يتألف البنك اليوم من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية* ومؤسسة التمويل الدولية* والوكالة الدولية لضمان الاستثمار * والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار *.

البنك شريك في العمل على فتح الأسواق وتقوية الاقتصادات. ورسالته تتمثل في تحسين نوعية الحياة وزيادة الرخاء للناس في كل مكان، وخاصة أفقر سكان العالم. ولاعتقاده بأن الأهداف الاجتماعية لا بد أن تعتمد على دعامة من الاستقرار الاقتصادي، فإنه يجلب إلى طاولة التنمية قدرته على جمع المال للمشاريع الانمائية بأدنى الأسعار السوقية للفائدة وعلى إقراض عملائه هذا المال لأغراض إنتاجية.

والبنك يوفر القروض لحكومات البلدان النامية لتمويل الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي بالاضطلاع بمشاريع المقومات الأساسية مثل الطرق والمدارس

والمستوصفات وشبكات الري وبأنشطة من قبيل إعداد المعلمين وتحسين برامج التغذية للأطفال والحوامل. وقروضه قد تموّل كذلك تغييرات في تركيب اقتصادات البلدان لجعلها أكثر استقرارا وكفاءة وتوجها إلى السوق.

ويحاول البنك التصدي لمهمة توسيع الدائرة بالتوجه إلى أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية وإشراكهم في هذا المسعى. فالبنك يدرك أن ذوي الشأن في التنمية ليسوا فقط الحكومات بل المجتمع المدني بأكمله بقطاعيه العام والخاص وبمجموعة منظماته غير الحكومية وبنسائه وأطفاله وأفقر فقرائه.

ويعمل البنك مع جميع شركائه على معاونة البلدان التي يتعامل معها في قيامها بما يلي:

الاستثمار في شعبها.

حماية بيئتها.

تشجيع النشاط التجاري الخاص فيها.

توجيه الإدارة الحكومية وجهة جديدة.

الاضطلاع ببرامج الإصلاح الاقتصادي;

أن للبنك الدولي، في سعيه إلى التخفيف من الفقر، عملاء حول العالم يصل عددهم إلى 4.7 بلايين، ومن بين هؤلاء العملاء:

3 بلايين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

1.3 مليار يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

100 مليون يبيتون على الطوى كل ليلة.

أكثر من مليار يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة.

مئات الآلاف من النساء يمتن في ظروف متصلة بالولادة وذلك بسبب القصور في خدمات الصحة والنظافة العامة.

ما يقرب من 40 مليون طفل يموتون كل سنة من أمراض لها علاجات معروفة.

والبنك الدولي هو مؤسسة إنمائية مؤلفة من خمس مؤسسات وثيقة الترابط هي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقرض البلدان النامية التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها عاليا نسبيا.

المؤسسة الانمائية الدولية التي تقدم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية.

هيئة التمويل الدولية التي تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص.

وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف التي توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الاجانب والبلدان المضيفة.

البنية التنظيمية

يتكون الهيكل التنظيمي للمصرف من عدة أجهزة رئيسية تسعى إلى تحقيق أهدافه ومهامه، وهي:

. مجلس المحافظين: حيث تُمثَّل كل دولة عضو بمحافظ ونائب له لمدة خمس سنوات. ويختص المجلس بتوجيه السياسة العامة للمصرف وقبول الأعضاء الجدد واتخاذ القرارات المتعلقة بإيقاف العضوية وتخفيض رأس المال أو زيادته، ويجتمع مرة كل عام، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات عدا الحالات التي تتطلب أغلبية خاصة.

. مجلس المديرين التنفيذيين: ويتألف من 21 عضواً، يتم تعيين خمسة منهم من قبل الدول الأكثر مساهمة في المصرف، ويتم انتخاب البقية من قبل مجلس المحافظين لمدة سنتين، ويجتمع المجلس مرة في الشهر للإشراف على تنفيذ سياسة المصرف. وتُتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة، لكن لكل دولة عضو عدد من الأصوات يماثل مساهمتها في رأس المال.

. المجلس الاستشاري: ويتكون من خبراء المصارف والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والعمالية، وعددهم 21 عضواً، يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويجتمع مرة كل شهر لإبداء الآراء والفتاوى فيما يتعلق بمنح القروض والمساعدات الفنية.

. الإدارة: وتتشكّل من رئيس للمصرف، يتم انتخابه لمدة خمس سنوات في مجلس المديرين التنفيذيين، ويعاونه نائب له وعدد من الموظفين.

النشاطات التمويلية

يبني المصرف الدولي للإنشاء والتعمير فلسفته الاقتراضية على مبادئ الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمارات الخاصة. وقد اصطدمت توجهاته في قضايا التنمية بالاعتبارات السياسية والهيمنة الأمريكية، ولازالت سياسة المصرف تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى التي تسهم بالجزء الأكبر من رأس ماله وتملك نحو 20٪ من الأصوات.

. رأس المال والإيرادات: يتكون رأس مال المصرف من اكتتاب أعضائه في أسهم التأسيس، وأسهم الأعضاء الجدد المقدّرة على أساس نسبة مواردهم الاقتصادية، وكذلك من عوائد القروض والربح الناجمة عن بيع بعض الأسهم والسندات في الأسواق العالمية، ويمكنه أن يلجأ إلى الاستدانة مستفيداً من ميزاته الائتمانية المستمدة من ضمان الدول الأعضاء لالتزاماته.

. الإقراض والمساعدة الفنية: يسترشد المصرف بصفة عامة في عمليات منح القروض بثلاثة مبادئ أساسية: أن يكون المقترض في حالة تسمح له بسداد القرض، وأن يكون المشروع المقترح تمويله من المشروعات الإنتاجية في مجال التنمية والتعمير، وأن يكون ذا فائدة اقتصادية تبرر الاستثمار فيه، وله إدارة تتمتع بالكفاءة، لذلك يفرض المصرف شروطاً محددة كضرورة توفير ضمانات معينة وترتيب المشروعات التي تحتاج إلى تمويل حسب الأولويات، وعدم إعطاء القروض دفعة واحدة، وإجراء دراسة كافية للوضع الاقتصادي في الدولة المقترضة، والمتابعة عن كثب لمراحل تحضير وتنفيذ المشروع الذي يقوم بتمويله، والاعتماد في منح القروض على المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية أو لتغطية تكاليف السلع المستوردة من الخارج لمصلحة المشروع، وتُمنح القروض عادة لفترات متوسطة وطويلة الأجل. وقد اتبع المصرف منذ الثمانينات سياسة تدخلية في الشؤون الاقتصادية الداخلية للدول المقترضة عبر فرض شروط تتعلق بإعادة هيكلة اقتصادياتها الوطنية وتشجيع دور القطاع الخاص، وخصخصة المشروعات العامة؛ مما جعله هدفاً لانتقادات معارضي ظاهرة عولمة الاقتصاد العالمي.[1]

المصادر

^ المصرف الدولي للإنشاء والتعمير, الموسوعة العربية

[1]

https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%B1

8 – مؤسسة التمويل الدولية

International Finance Corporation

شعار IFC

التشكل 24يوليو 1956

النوع مؤسسة تمويل تنموي

الوضع القانوني معاهدة

الغرض تنمية القطاع الخاص، خفض الفقر

المقر الرئيسي واشنطن العاصمة

العضوية 184بلد

Executive Vice President & CEO جين–يونگ تساي

المنظمة الأم محموعة البنك الدولي

الموقع الإلكتروني ifc.org

مبنى مؤسسة التمويل الدولية، صممه المعماري مايكل گريڤز، يقع في Pennsylvania Avenue, NW في واشنطن العاصمة

مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) هي تجمع استثماري يملكه ويموله نحو 125 بلدًا، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي. ويعمل على تحسين المشروعات الخاصة الإنتاجية في الدول الأعضاء الأقل نموًا. ويستثمر في المشروعات الخاصة في تلك الدول دون ضمانات حكومية. وتشكل استثماراته جزءاً من رأسمال أكبر خصصه بعض المستثمرين المحليين والأجانب. وتستثمر المؤسسة كذلك في مشروعات يشارك فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص.

توفر مؤسسة التمويل الدولية التمويل اللازم بالاستثمار في رأسمال الأسهم، أو بمنح القروض، أو بالجمع بين الاثنين. كما أنها تضمن إصدارات الضمانات المشتركة، وتقدم معونة مالية وتقنية لبنوك التنمية الخاصة، وتسعى لاستثمار رأس المال الخاص لدعم رأسمالها.

فهرست

1تاريخ
2الأهداف والمهام
3العضوية والتصويت
4البنية التنظيمية
5طبيعة النشاطات
6انظر أيضاً
7المصادر

تاريخ

تأسست المؤسسة عام 1956. وهي وكالة متخصصة لهيئة الأمم المتحدة، تابعة للبنك الدولي. ويسمح فقط لأعضاء البنك الدولي بالانضمام إلى عضوية المؤسسة. واشنطن دي سي بالولايات المتحدة هي المقر الرئيسي لمؤسسة التمويل الدولية.

مؤسسة التمويل الدولية هي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، واستدامتها بيئياً واجتماعياً. ونحن نؤمن بأن النمو الاقتصادي السليم هو المفتاح لتخفيض أعداد الفقراء؛ بحيث يقوم على تنمية روح المبادرة بالمشاريع الخاصة والاستثمار الناجح في القطاع الخاص؛ وتؤمن بضرورة توفر بيئة أعمال مواتية لكي يزدهر القطاع الخاص ويساهم في تحسين أحوال الناس المعيشية. وتسعى إلى مواصلة تحسين أدائها من خلال الاستجابة السريعة للعملاء، وتبادل نجاحاتها، والتعلم من خبراتها. ونلتزم وتعمل بجهد من أجل تحقيق المبادئ التالية:

خوض غمار المخاطر المدروسة التي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفر

إتاحة الفرص، على نحو تجريبي، في البلدان والقطاعات الجديدة، لتعظيم ال الإيضاحي والدور التحفيزي لمشاريعنا؛

الابتكار من خلال تنمية أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات عملائنا بص أفضل؛

تقديم المشورة جيدة النوعية عندما لا يكون القطاع الخاص راغباً أو قادراً ـ تقديمها؛

تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص، وروح المب بالأعمال الخاصة، وتعزيز بيئات الأعمال التجارية؛

الإدماج الكامل لأفضل الممارسات البيئية، والاجتماعية، وتلك المتعلقة بنظام إ الشركات في جميع أعمالنا؛ و

أن نتسم بالاستجابة لاحتياجات تلك البلدان والقطاعات الخاصة المتعاملة مـ في التوقيت الملائم.

الأهداف والمهام

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التوسع الاقتصادي للدول الأعضاء وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للمساهمة في تمويل المشروعات ذات الطابع الإنتاجي لدى الدول النامية وتقديم الخبرة الإدارية والفنية في إدارة المشروعات الاقتصادية.

العضوية والتصويت

عضوية المؤسسة مفتوحة للدول الأعضاء في المصرف الدولي للإنشاء والتعمير كافة. أي إن عضوية المصرف شرط مبدئي لقبول عضوية الدولة في المؤسسة، لكن ليس هناك إلزام على الدول الأعضاء في المصرف بضرورة الانضمام إلى عضوية المؤسسة. ويحق لكل دولة عضو الانسحاب من العضوية عندما تشاء، كما يمكن للمؤسسة إيقاف عضوية أيّ دولة تخلّ بالتزامها تجاهها، ويتم اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، لكن لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع مدى مساهمتها في رأس مال المؤسسة، مما يجعلها خاضعة لنفوذ الدول الكبرى التي تمتلك أغلبية أسهمها.

البنية التنظيمية

تتألف مؤسسة التمويل الدولية من الأجهزة الرئيسة الآتية التي تشرف أيضاً على المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، وهي:

. مجلس المحافظين: ويتولى الإشراف على السياسة العامة للمؤسسة، ويتألف من محافظي المصرف الدولي ونوابهم الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة مدّة خمس سنوات، ويجتمع المجلس مرّة كل عام، كما تصدر قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات عدا الحالات التي تتطلب أغلبية خاصة.

. مجلس المديرين: ويتألف من المديرين التنفيذيين للمصرف الدولي الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة، وعددهم 21 عضواً، يتم تعيين خمسة منهم من قبل الدول الأكثر مساهمة في المؤسسة، ويتم انتخاب البقية من مجلس المحافظين لمدّة سنتين. ويجتمع المجلس مرّة كل شهر للإشراف على تنفيذ سياسة المؤسسة، ويتم اتخاذ قراراته بالأغلبية البسيطة، ولكل دولة عدد من الأصوات يماثل مساهمتها في رأس المال.

. الإدارة: يتولى رئيس المصرف الدولي للإنشاء والتعمير رئاسة المؤسسة، ويتم انتخابه لمدّة خمس سنوات في مجلس المديرين، ويعاونه نائب له وعدد من الموظفين.

الموارد المالية يتكون رأس مال المؤسسة من اكتتاب الدول الأعضاء في حصص رأس المال المصّرح به. وتتوقف القيمة القانونية لأصوات الدول الأعضاء على ما تملكه من حصص. ويتم كذلك توفير الموارد عبر القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنك الدولي؛ ومن أرباح المشروعات التي تسهم فيها.

طبيعة النشاطات

تتميز مؤسسة التمويل الدولية بكونها تتعامل مباشرة مع المستثمرين ورجال الأعمال في القطاع الخاص دون تدخّل الحكومات أو قبول ضمانات منها؛ بعدّها مؤسسة استثمار أكثر من كونها هيئة إقراض. وتمنح المؤسسة قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل بفائدة يتم التفاوض بشأنها، ويتم ضمان القروض بالأصول الثابتة للمشروع الذي تستثمر أموالها فيه، ولا تقدم قروضاً تتجاوز نصف رأس مال المشروع المطلوب تمويله مع إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية، كما تشترط أحياناً المشاركة في أرباح المشروع، وتعمل على تركيز نشاطاتها في الدول النامية، علماً أن العقود التي تبرمها مع المستثمرين من القطاع الخاص لا تُعدّ بمنزلة اتفاقات دولية، وإنما عقود خاصة تخضع للقانون الداخلي للدولة التي فيها المشروع. وقد قدّمت مؤسسة التمويل الدولية عدداً من القروض إلى بعض المستثمرين في القطاع الخاص السوري.[1]

المصادر

الموسوعة المعرفية الشاملة

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

9 – مؤسسة التنمية الدولية

International Development Association

IDA logo

التشكل 1960

النوع Development finance institution

الوضع القانوني Treaty

الغرض Development assistance, Poverty reduction

المقر الرئيسي Washington, D.C

العضوية 173 countries

Jim Yong Kim President of the World Bank

المنظمة الأم World Bank Group

الموقع الإلكتروني worldbank.org/ida

تمثل المؤسسه الدوليه للتنميه International Development Association ذراع البنك الدولي الذي يقوم بمساعده اذد البلدان فقرا في العالم , وتهدف المؤسسه الدوليه للتنميه, التي انشئت في عام 1960 الى تخفيض اعداد الفقراء من خلال تقديم قروض بدون فائده ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي, وتخفيف حده التفاوت وعدم المساواة, وتحسين الاحوال المعيشيه للشعوب, وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير . فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي . الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشروعات بنفس الدرجة من المعايير المتشددة. وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها 81 بلداً، والتي يوجد منها 40 بلداً في أفريقيا. والمؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر

واحد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا. وتقوم مؤسسة التنمية الدولية بإقراض الأموال (ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات مؤسسة التنمية الدولية تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. ومنذ بدء عملها، بلغت قيمة مجموع الاعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة 161 بليون دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنوياً في السنوات الأخيرة زهاء 7-9 بلايين دولار أمريكي، ويتم توجيه الجزء الأكبر من ذلك، أي نحو 50 في المائة، إلى منطقة أفريقيا.

فهرست

1العضوية
1.1بلدان تخرجت من قروض IDA
1.2البلدان التي عاودت الاقتراض من IDA
2Replenishment rounds
3الإقراض
4انظر أيضاً
5الهامش
6وصلات خارجية

العضوية

الدول أعضاء مؤسسة التنمية الدولية

بلدان تخرجت من قروض IDA

البلدان التالية تخرجت من استحقاقهم قروض IDA.[1]

ألبانيا (2008)

أذربيجان (2011)

بتسوانا (1974)

تشيلي (1961)

الصين (1999)

كولومبيا (1962)

كوستاريكا (1962)

جمهورية الدومنيكان (1973)

الإكوادور (1974)

مصر (1999)

السلڤادور (1977)

غينيا الإستوائية (1999)

إندونيسيا (2008)

الأردن (1978)

مقدونيا (2002)

موريشيوس (1975)

الجبل الأسود (2008)

المغرب (1975)

پاراگواي (1977)

الفلپين (1993)

سانت كيتس ونڤيس (1994)

صربيا (2007)

كوريا الجنوبية (1973)

سوازيلاند (1975)

سوريا (1974)

تايلند (1979)

تونس (1977)

تركيا (1973)

الهند (1994)

البلدان التي عاودت الاقتراض من IDA

The following countries have relapsed to their eligibility for IDA lending and have not yet re–graduated or have instead blend become partially eligible (also referred to as a country).[1]

الكاميرون (1994)

الكونغو (1994)

ساحل العاج (1992)

هندوراس (1991)

نيكاراگوا (1991)

نيجريا (1989)

پاپوا غينيا الجديدة (2003, partially eligible)

زيمبابوي (1992)

Replenishment rounds

الإقراض

قروض IBRD وائتمان IDA في عام 2005

انظر أيضاً

نظام بريتون وودز

الهامش

^ أ ب "International Development Association (IDA). Graduates". World Bank Group. Retrieved 03-07-2012.
https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3 آذار، 2024 3 March,

M E A K Weekly Economic Report No. 471

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

Weekly Economic Report No.

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

Download link for the report in PDF format: [here]

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision–makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.